رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN
" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"

د/ خالفي علي* . جامعة الجزائر
د/ رميدي عبد الوهاب* . م ج المدية–الجزائر

Résumé :

Dans la conjoncture de la dernière décennie du denier millénaire, la croissance des regroupements économiques régionaux (Triad) est devenue de plus en plus importante. Les pays en voie de développement se sont orientés progréssivement vers la création des (Triad), afin de faire face aux effets de la mondialisation socio-économiques et politiques, sauf que la plus part des expériences d'intégration économiques de ces pays ont été marquées par la faiblesse et l'inéfficacité, malgré qu'elles possèdent les atouts qui les rendent des blocs économiques fortes et concurrentielles.

La pensée actuelle de former des regroupements économiques entre les pays en voie de développement est devenu l'une des principaux problème, vue son importance car elle représente le bon chemin afin de faire face aux différents défis pour pouvoir améliorer le développement économique et acquérir une plus grande autonomie.

Et parmi les plus importants de ces regroupements, on trouve L'ASIAN qui cherche à créer une base essentielle de production unique d'ici 2020.

* أستاذ محاضر أ, جامعة الجزائر. مايل khalfi_ali2003@yahoo.fr
* أستاذ محاضر ب . المركز الجامعي يحي فارس– المدية.

المقدمة:

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية[2]، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا[3] التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل امتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

1- نشأة الآسيان: نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما[4]، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا تجاه صادرات تلك الدول.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل[5]:

أ – إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.

ب – التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.

ج – إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.

د – نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية.

و في عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا[6]، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما.ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف ب (PTA)[7] ، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان[8].

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والميزة النسبية. فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة[9] التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين[10] اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534,9 مليون نسمة لدول الآسيان و1,29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5,68 مليار نسمة عام 2002[11]. كما

ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020.

2– أهداف الآسيان وأهميتها:

2–1– أهداف الأسيان: تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك[12] عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الأسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولا أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها. وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي. وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

2-2- أهمية تكتل رابطة الأسيان :حول أهمية تكتل الأسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية[13]:

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.
- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه.

3- أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الأسيان : تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الأسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية[14]:

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.
- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

ومن خلال الجدول رقم (01) يمكن آن نعطي بعض المؤشرات الخاصة برابطة الأسيان كمايلي:

أ- بالنسبة لتعداد السكان فيقدر بحوالي 453,9 مليون نسمة لدول الآسيان لسنة 2002 و1294,9 مليون نسمة للصين وبالتالي تصبح رابطة دول الأسيان أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم من حيث تعداد السكان والتي تعد سوقا لأكثر من 1,7 مليار نسمة.

الجدول رقم (01): أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الأسيان والصين

الدول	عدد السكان بالملايين 2002	PIB 2002 مليار $	معدل نمو PIB 2002-2001	الناتج المحلي الإجمالي للفرد $ 2002	الصادرات بالمليار $ 2003	الواردات بالمليار $ 2003
الصين	1294,9	1266,1	%8	989	377,23	611,6
سنغافورة	4,2	78,5	%2,2	20886	12,44	112,23
بروناي	0,3	-	-	-	1,68	4,35
ماليزيا	24	94,9	% 4,2	39,5	85,41	134,61
تايلاند	62,2	162,9	%5,2	2060	68,14	88,2
الفلبين	78,6	78	% 4,6	975	44,06	51,07
أندونيسيا	217,1	172,9	% 3,7	817	38,85	72,07
فيتنام	80,3	35,1	%7,1	436	23,18	22,14
كمبوديا	13,8	4	%4,5	321	2,61	2,28
سيانمار	48,9	-	-	-	2,91	2,26
لاوس	5,5	1,7	% 05	304	0,76	0,36

المصدر: سنية محمد الفقي، رابطة دول الأسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2005، ص 254.

ب- الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 1266,1 مليار دولار في الصين سنة 2002، أي بمعدل نمو سنوي 8 % للفترة 2002/2001. أما بالنسبة لدول الأسيان مجتمعة فبلغ نحو 200 مليار دولار، كما نلاحظ أيضا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام وكمبوديا ب 7,1 % و4,5 % على التوالي وهذا النمو يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال

الزراعي وتفعيل رأس المال المادي والبشري، إضافة إلى الامتيازات التي تقدمها الحكومات لتشجيع التصدير وجذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

جـ– التجارة الخارجية يلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 % من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 (وحوالي 11,3 %) من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2 % من إجمالي الصادرات في العالم (بحوالي 16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية سنة 2003[15]. وقد وصل إجمالي صادرات رابطة الأسيان إلى جانب الصين ما يقارب 763 مليار دولار لسنة 2003. أما بالنسبة للواردات فبلغت 1076,3 مليار دولار، وكانت أكبر النسب مسجلة في كل من الصين ب 377 مليار دولار تصديرا و134,61 مليار دولار استيرادا.

* أما حجم التجارة الخارجية للصين بلغ 988,86 مليار عام 2003 في حين بلغ لدول رابطة الأسيان نحو 877,7 مليار دولار عام 2003.

* اعتماد دول الأسيان على التصدير، أدخلها في موقف شديد الصعوبة خاصة في ظل تزايد إجراءات الحماية الأوربية والأمريكية والذي خفض معدل نمو صادرات دول آسيا من 35%، 37 % في السبعينيات إلى 10 %، 15 % في الثمانينات من القرن الماضي[16] مما أوجب عليها تفعيل التجارة البينية.

د– التجارة البينية فحققت تطورا في بداية السبعينات حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15,3 % سنة 1967 إلى 19,1 % سنة 1980، أما الواردات فزادت من % 9,9 إلى 12,5 %، إلا أنه يلاحظ تراجع في التجارة البينية في المنتصف الثاني من الثمانينات ويعود هذا التراجع (أنظر الجدول رقم (02)) إلى اعتماد دول الرابطة على سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمع وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة وتجنب التحرير الشامل للتجارة في بداية التسعينيات، فتراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة

الأسيان في إجمالي صادراتها بين 15 % و18 % خلال الفتـــرة 1980-1990، بينمـــا تراجعت حصة الصادرات من حوالي 14 % سنة 1980 إلى 11 % عام 1990.

الجدول رقم (02): نسب التجارة البينية لرابطة جنوب شرق آسيا

البيان	1967	1970	1973	1975	81-78
الصادرات	15,3	19,1	16,8	15,7	16,9
الواردات	9,9	12,5	11,8	19,1	13,3

البيان	85-82	90-86	95-91	98-96	01-99
الصادرات	17,5	21,5	21,5	21,2	21,2
الواردات	15,8	17,9	17,9	19,0	21,4

المصدر: محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 294.

وفي بداية التسعينيات، وعندما بدأت دول رابطة الأسيان إعطاء اهتمام لتحرير التجارة والذي ساهم في تطوير التجارة البينية، حيث تراوحت حصة الصادرات البينية بين 18 % إلى % 21 في الفترة 1990-2001، أما بالنسبة للواردات فتراوحت بنفس النسبة ولنفس الفترة، فنصيب سنغافورة من الصادرات لعام 2000 بلغ حوالي 37 %، و22 % بالنسبة لماليزيا. أما بالنسبة للواردات فبلغت نسبة 43 % في سنغافورة و21 % لماليزيا[17]، ويعود هـــذا الارتفاع في النسب إلى إتباع سياسة التوسع في التصدير.

4- أهم قمم رابطة الآسيان:

4-1- قمة مانيلا 1999: انعقدت القمة غير الرسمية لزعماء دول الأســيان العــشرة في العاصمة الفلبينية مانيلا في 28/27 نوفمبر 1999، حيث شاركت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتوصلت إلى مجموعة من القرارات نذكر منه[18]:

- التعاون الاقتصادي من خلال العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا
- التعهد بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتقويتها من أجل النمو

- التنسيق بين الدول الأعضاء في القضايا المالية والنقدية خاصة ذات الصلة بمخاطر إدارة الاقتصاد الكلي والعمل على دعم النظم المالية والمصرفية.
- الحل السلمي لمسألة الجزر المتنازع عليها بين الصين وبعض دول الأسيان
- الاتفاق على تعزيز ودعم الحوار المشترك بين الأعضاء والتفاهم ومراعاة حسن الجوار وعلاقات الصداقة بين دول جنوب شرق آسيا.
- تعزيز وتقوية العلاقات بين دول الأسيان واليابان والصين وكوريا الجنوبية والعمل المشترك لاستقبال القرن الواحد والعشرين.

كما أعلن زعماء دول الأسيان تعهدهم بالتعاون الوثيق والمتعمق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمن، وصولا لرؤية أشمل للأسيان عام 2020 حيث تصبح الأسيان سوق مشتركة بعملة واحدة كما وافقت القمة على التعجيل بإنشاء وحدة جمركية عام 2005 بدلا من عام 2010.

إضافة إلى ذلك حضور كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية يعكس إدراكا واعيا لدى مجموعة الأسيان للتحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي وتعزيز التعاون والتفاهم مع هذه الدول، يقود الأسيان إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية والاستقرار والسلام.

فنجد اليابان من أكبر الدول المستثمرة في دول الأسيان فمثلا يصل حجم الاستثمارات اليابانية في ماليزيا 23,8 % من جملة الاستثمارات الأجنبية حسب إحصائيات عام 1997، مع منح اليابان مساعدات مالية[19] لدول الأسيان لتعزيز جهود الإنعاش الاقتصادي عقب الأزمة المالية في البورصات الآسيوية وانخفاض قيمة عملاتها.

4-2- قمة لاوس 2004[20]: كانت هذه القمة في أواخر نوفمبر من عام 2004 في لاوس بحضور قادة دول الرابطة العشر إضافة إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاند وهي الدول الراغبة في توثيق العلاقات مع التكتل الاقتصادي الآسيوي.

فمن خلال هذه القمة، وقعت الصين اتفاقا[21] يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام 2010، وإلغاء التعريفة الجمركية بين الطرفين خلال الخمس سنوات القادمة، حيث تبدأ الدول الأكثر تقدما بإلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2007 في حين تعمل الدول الأقل نموا على إلغاء التعريفة الجمركية بحلول عام 2012 والهدف من وراء إلغاء التعريفة الجمركية هو تيسير عمليات التجارة المتبادلة.

كما اعترفت دول رابطة الأسيان بمقتضى الاتفاقية بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين وهو ما يعني تنازل هذه الدول من حقوقها في اتخاذ تدابير وإجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية، كما أن هناك بعض القضايا المطلوبة حلها من الجانبين للوصول إلى الهدف النهائي والمتمثل في خفض الرسوم الجمركية إلى معدل يتراوح بين 5 % و0%.

الجدير بالذكر أن الأسيان خامس أهم الشركاء التجاريين للصين بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وهونج كونج، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2003 إلى نحو 80,11 مليار دولار مقارنة بنحو 25,06 مليار دولار عام 1997.

كما تسعى الصين لإنشاء مجموعة عمل خاصة للعمل مع دول آسيا لتنشيط التعاون بينهما، ولتحقيق هذا الهدف قررت الصين منح صندوق خاص برأسمال قدره 15 مليار دولار لمساعدة الشركات الصينية على التواصل مع شركائها في آسيا.

إضافة إلى هذا فقد توصلت دول الأسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجاري والثقافي والسياسي، وتأمل الهند في إقامة منطقة تجارة حرة معها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات من دول الأسيان في قطاعات السياحة والزراعة ومشروعات البنية التحتية، وهي على أتم استعداد بخفض تعريفاتها الجمركية لتحقيق مزيد من النمو في مبادلاتها التجارية وتعاونها الاقتصادي، حيث ازداد حجم تجارتها مع دول الأسيان بأكثر من الضعف عام 2003 ليبلغ نحو 13,39 مليار دولار بنسبة بلغت 119,4 % مقارنة بعام 1997.

أما بالنسبة لليابان فإنها قد وقعت عام 2003 خطة عمل مشتركة مع الأسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012، ويأتي السعي الياباني لإقامة تلك المنطقة محاولة منها لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الأسيان، وتعد اليابان أهم شريك تجاري لدول

الأسيان، إلا أن صادراتها تشهد انخفاضا بلغ نحو 8,2 % عام 2003 مقارنة بعام 1997، في حين أن صادرات الصين زادت أكثر عام 2003 بنحو 157 % مقارنة بعام 1997: كما تعهدت اليابان بتقديم 03 مليارات دولار كمعونة اقتصادية لدول المنطقة لدفع جهود تنمية الموارد البشرية وتخفيض 3% من الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية اليابانية للدول الأعضاء في الأسيان، حيث تتلقى هذه الأخيرة 60% من المساعدات الخارجية من اليابان. الملاحظ أيضا أن دول رابطة الأسيان لا تتوقف مفاوضاتها مع الهند واليابان فقط بل تمتد إلى كوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها.

الخاتمة

انطلاقا من العرض السابق لرابطة الأسيان، فإن دولها تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي

(التنمية البشرية والاجتماعية)[22]فيما بينها. كما قامت الرابطة بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد اعتماد المتبادل على التكتلات الأخرى.

لهذا أثبتت تجربة الأسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية، ويوحد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي.

كما نجح هذا التكتل إلى رفع اقتصاديات الدول الأعضاء إلى صفوف الدول المصنعة حديثا، وهذا يعود إلى انفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة، و لم يبقى تكتلا اقتصاديا مغلقا على الدول

الأعضاء، أي اعتماده على سياسة موجهة للخارج لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وجعـــل الأسيان كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية، خاصة بعد اتفاق زعماء دول الأسيان بإقامة قاعدة أساسية لسوق موحد تقام عام 2020 وبالتالي إقامة أكبر تكتل أسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوربي ومنطقة التجـــارة الحرة لأمريكا الشمالية. وهذا ما سمي "بالإقليمية المنفتحة"

لهذا أصبح تكتل "الأسيان" محل أنظار واهتمام العالم، فيمكن اعتباره نموذجا تكامليا إقليميا يحتذي به خاصة بالنسبة للدول النامية.

المراجع والهوامش

[1] - ASEAN : Association of South-East Asian Nation

[2]- أطلق عليها أيضا الدول حديثة التصنيع والتي شهدت معدلات نمو سريعة، مما جعل البعض يطلق عليها معجزة شرق آسيا، حيث يجمعها إقليم واحد، إلى جانب افتقارها إلى مصادر الطاقة والموارد الطبيعية وتوفرها على الأيدي العاملة الرخيصة.

[3] تضم هذه الرابطة كل من: بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا، كمبوديا، ميانامار لاوس، فيتنام.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.، ص135.

[5] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004. ص 280.

[6] مجذاب بدر عناد ومحي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998.، ص 171.

[7] PTA : Preferential Trading Arrangment

[8] يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر،2004، ص 137.

[9] كانت القمم الخمس السابقة في سنوات 1976 بأندونيسيا، 1977 بماليزيا، 1987 بالفلبين، 1992 بسنغافورة، 1995 بتايلاندا.

[10] وتجدر الإشارة إلى أن الصين وقعت في 2002/11/04 اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع دول رابطة الأسيان والتي مثلت نقطة البداية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين.

[11] محمود الفقي، "رابطة دول الأسيان والصين ، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، جانفي 2005، ص 225.

[12] وهو الإعلان التأسيسي للمنظمة والمتضمن للأهداف والوسائل الرئيسية للرابطة وأصبح بمثابة العقد الأساسي بين الدول الأعضاء

[13] سامي غفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص ص 410، 411.

[14] محمد شريف بشير، جامعة بترا ماليزيا، قمة أسيان، كيان واحد لعشر دول عام 2020، تاريخ الإطلاع: 2005/12/24، www.islam-online.net/ lol-arabic/dowalia/mamaa4/12/99namaa.asp -

[15] عبد الحميد عبد المطلب، "النظام الاقتصادي العالمي..."، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[16] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[17] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[18] . محمد شريف بشير، line.netwww.Islam.on . مرجع سبق ذكره

[19] حضور الوزير الياباني كان له أثر واضح في دعم التعاون، حيث أعلن عن منحة للسنة المالية 2001-2000 تصل قيمتها إلى 500 بليون دولار أمريكي وتعرف هذه الخطة بخطة "أبوشي" وهو وزير المالية الياباني، ومنح 15 مليار "ين" لمعالجة الفقر في دول الأسيان.
[20] انظر: سنية محمود الفقي، مرجع سبق ذكره، ص 252-254.
[21] كما نص هذا الاتفاق على خطة عمل موازية لتعميق العلاقات الأمنية والسياسية والتكنولوجية والفنية والتعاون في مجال التدريب العسكري والأمني وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى إقامة نظام للإنذار خاص بالأمراض الوبائية مثل الإيدز والسارس وأنفلونزا الطيور ......
[22] لمزيد من الاطلاع حول تعزيز التعاون في هذه المجالات. انظر: محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 294-317.